المحاضرة رقم 3

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

النفقات العامة لها آثار اقتصادية متعددة، فكل نفقة تقوم بتنفيذها الدولة تترتب عليها مجموعة من الآثار، فعندما تقوم الدولة بتنفيذ أية نفقة يجب عليها حساب الآثار التي يمكن أن تتمخض عن هذه النفقة كما تعتبر دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر. فالهدف من دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة هو التعرف على جملة النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق، وهيكله على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني وحجم الاستثمار وحجم التشغيل ومعدلات العمالة.. الخ.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذه المحاضرة هذا إلى المحاور الآتية:

- حدود الإنفاق العام

-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

-ترشيد النفقات العامة

أولا: حدود الإنفاق العام

تتمثل في العوامل التي تتحكم في تحديد حجم الإنفاق العام أو النسبة التي يجب على الدولة اقتطاعها من الدخل الوطني وتخصيصها للإنفاق العام، ومن أبر هذه العوامل نجد ما يلي:

أ .طبيعة النظام الاقتصادي: والتي تحددها الإيديولوجية الاقتصادية للدولة:

-حيث يقل حجم الإنفاق العام في ظل سيادة الإيديولوجية الفردية في الدولة حيث يقتصر دورها على القيام بالوظائف التقليدية (الدولة الحارسة).

-يتزايد حجم الإنفاق العام كما ونوعا في ظل الإيديولوجية التدخلية بسبب تدخل الدولة في العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل القيام ببعض المشاريع الاستثمارية، فضلا عن التدخل لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، وتقديم الخدمات المجانية(صحة، نقل، تعليم ...الخ).

-يتزايد الإنفاق العام بشكل أكبر في ظل الإيديولوجية الجماعية بسبب قيام الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية في ظل سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بوظائفها التقليدية) الدولة المنتجة ذات النمط الاشتراكي).

ب .الظروف الاقتصادية السائدة: تتحكم الظروف الاقتصادية بشكل كبير في تحديد حجم الإنفاق العام:

-في فترات الركود الاقتصادي تزداد النفقات العامة بهدف إحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي وتحقيق الاقتصاد الوطني لمستوى العمالة الكاملة.

-في فترات الرواج تقل النفقات العامة لتجنب التضخم الذي يتسبب في ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة النقود.

وبالتالي فإن حجم الإنفاق العام يجب أن يتحدد بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي(الاستهلاكي والاستثماري)في ظل سياسة مالية واقتصادية تتلاءم مع درجة تقدم كل دولة ودرجة مرونة أجهزتها الإنتاجية.

ت .القدرة التمويلية للاقتصاد: إن حجم الإنفاق العام يجب أن يرتبط بقدرة الدولة على توفير الموارد اللازمة لتغطيته والمتمثلة في الإيرادات العامة والتي هي الأخرى تخضع لحدود معينة، فالدولة لا يمكنها زيادتها بصورة مطلقة.وتتفرع القدرة التمويلية للاقتصاد إلى عنصرين هما:

-**القدرة التكليفية:** تتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتوقف الأمر على الحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

-**القدرة الاقتراضية:** تتعلق بمدى قدرة الدولة على الاقتراض وهذا يرتبط بالقدرة على التسديد والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

تتعدد الآثار الاقتصادية النفقات العامة، والآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة.

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

ويقصد بها تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية وتتضمن هذه الآثار عدة متغيرات اقتصادية للنفقات العامة آثار اقتصادية على الإنتاج الوطني والتوزيع و الاستهلاك والأسعار، ويتمثل أبرز هذه الآثار في التالي:

1-آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني :

يعرف الإنتاج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية تقدر بسنة. ويعرف أيضا بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

و نميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وآثار تكون في المدى الطويل.

ا-بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

ب.أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق.

فالإنفاق على الوظائف التقليدية كالدفاع الخارجي و الأمن الداخلي والعدالة يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي استثمار، فالدولة غير آمنة لا يمكن للمستثمرين أن يخاطروا بحياتهم وأملاكهم ومن ثم تقل الاستثمارات مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد.

-كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار .

-يؤدي الإنفاق العام أيضا دورا مهما في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حدا أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال مدة معينة ومنح بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير.

- تؤدي بعض النفقات العامة مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية إلى سد العجز في بعض المشروعات ذات النفع العام ضمانا لاستمرار الخدمة ونموها ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من مساعدات للشركات في بعض السنوات التي ينتهي فيها نشاطها بعجز مالي نتيجة لعدم حصولها على إيرادات تغطي نفقاتها وكذلك قد تقدم الدولة المساعدات الاقتصادية لتشجيع التصدير على نحو ما سبق مما يترتب عليه التوسع في الإنتاج ويترتب على النفقات الاجتماعية أثرها على زيادة الإنتاج الوطني وكذلك يترتب على النفقات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بصورة إعانات نقدية للبطالة والعجز والشيخوخة زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية إذ يترتب على هذه الإعانات النقدية زيادة الطلب على هذه السلع الأمر الذي ينتج أثره على إنتاجها.

-زيادة النفقات العامة > زيادة الطلب الكلي > زيادة الإنتاج القومي > زيادة الاستخدام (التشغيل)

وإن زيادة النفقات العامة تعني في الغالب زيادة في الطلب الكلي، حيث أن النفقات العامة تعتبر عنصر إضافة أو حقن للاقتصاد القومي، ولكن علينا في هذا الإطار أن نميز بين نفقات عامة حقيقية وأخرى تحويلية، فالأولى تؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلي، أما الثانية فتعتمد على طريقة استخدام المستفيدين للدخول المستلمة. وعندما تحصل الزيادة في الطلب الكلي يؤدي ذلك إلى زيادة في الإنتاج القومي وخاصة إذا كانت هناك مرونة في الجهاز الإنتاجي، وان زيادة الإنتاج القومي يؤدي بدوره إلى زيادة استخدام القوى العاملة إلا إذا كانت هناك حالة الاستخدام الكامل.

وتؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من حيث الحجم والهيكل:

أ .التأثير على حجم الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الفعلي الكلي فهي تمثل جزءا مهما من هذا الطلب من جهة، ومن خلال دورها في زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة الإنتاج الوطني.لذا يتم هذا التأثير بطريقتين هما:

-**التأثير المباشر:** يتم من خلال النفقات العامة الإنتاجية أو الاستثمارية المخصصة لإنشاء المشاريع المختلفة أو توسيع المشاريع القائمة، ويعمل هذا النوع من النفقات على إنتاج السلع والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد من جهة، وتكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار من جهة أخرى .وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني سواء قامت الدولة بنفسها بعملية الإنتاج أو منحت إعانات للمؤسسات العامة والخاصة.

-**التأثير غير المباشر:** يتم من خلال النفقات الاجتماعية كنفقات الصحة والتعليم حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج بصورة غير مباشرة من خلال دورها في زيادة قدرة الأفراد على العمل والإنتاج وزيادة الطلب الفعال، وكذا من خلال النفقات الاجتماعية التي تأخذ شكل تحويلات نقدية وإعانات حيث تؤدي إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية من الفئات المرتفعة الدخل إلى الفئات المحدودة الدخل فيزداد طلبها على السلع وما يتبعه من زيادة في إنتاجها.

ب .التأثير على هيكل الإنتاج: تساعد النفقات العامة على إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة وبين مناطق البلاد من جهة أخرى.

فمن خلال الإنفاق العام تستطيع الدولة تغيير الهيكل الإنتاجي القطاعي عن طريق تقديم إعانات لصناعة معينة أو تقوم بالاستثمار المباشر لتطوير هذه الصناعة، كما يمكنها تغيير الهيكل الإنتاجي الجغرافي عن طريق تقديم إعانات للصناعة التي تقام في منطقة معينة.
وتتجلى هذه الآثار في النقاط التالية:
-تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية؛ التي تحدث زيادة مباشرة في
الدخل القومي الجاري، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.
-تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية
والتعليمية، ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية؛ إلى زيادة الناتج
القومي الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.
-تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية.
-تؤدي النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة وتحقيق الاستقرار، إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية.
-يؤدي الإنفاق العام على البنية التحتية كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، والطاقة وتلك التي تمول التقدم
التكنولوجي؛ إلى خفض نفقة الإنتاج، وبالتالي إلى رفع الأرباح، وزيادة الناتج القومي.
-تؤدي زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة إلى استحداث وظائف، واستيعاب بعض العاطلين عن
العمل.

2- آثار النفقات العامة على توزيع الدخل:
تؤدي النفقة العامة إلى إحداث أثر في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال تحويل جزء من دخول الطبقات الاجتماعية الغنية إلى الفقيرة أو محدودة الدخل وذلك بغرض إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتضييق فجوة التفاوت الطبقي.
ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدول من ضرائب ورسوم وأعباء عامة وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة لأن ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى.
ويعتبر إعادة توزيع الدخل العام من أبرز الأهداف الاجتماعية للسياسة المالية في العصر الحديث، وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة والضرائب فتقتطع

الدولة بالضرائب التصاعدية جانب من الدخول الكبيرة ثم تنقلها النفقات العامة إلى أصحاب الدخل المنخفض في أشكال مختلفة كإعانات نقدية مثل:
إعانات العجز والشيخوخة والبطالة وقد ينتقل ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول
المنخفضة بشكل خدمات كالتعليم بالمجان والعلاج المجاني كما قد تنقل الدولة جانبا مما تقتطعه من أصحاب
الدخول الكبيرة إلى أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في شكل إعانات تساعدهم بها الدولة للبقاء أمام منافسة الصناعات الكبيرة ومن أشكال نقل جانب مما تقتطعه الدولة من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة مساهمة الدولة في نفقات إنتاج السلع الضرورية التي يكثر الطلب عليها من الطبقات الفقيرة.

وتعد النفقات العامة أداة هامة في تحقيق توزيع أفضل للدخل والثروة من خلال تأثيرها على الدخول الاسمية والدخول الحقيقية:

أ .الدخول الاسمية :حيث تستطيع الدولة عن طريق الدخول الاسمية زيادة دخول فئات معينة من السكان عبر رفع الرواتب والأجور للعاملين أو منح الإعانات والتحويلات في إطار أنظمة الضمان الاجتماعي وغيرها من الآليات.

ب.الدخول الحقيقية: إذ يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد ذوي الدخل المحدود بالدرجة الأولى عن طريق توسع الدولة في الخدمات العامة المجانية.

وتتضح عملية تأثير الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني يتم بطريقتين:

-الطريقة الأولى: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق فتعتبر هذه العملية نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

-الطريقة الثانية: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لهم كإعانات البطالة،...وغيرها .ولكي يحدث الأثر يستوجب أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، ومن ثم يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني.

3-آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها الإنفاق على الاستهلاك فهي تسهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه إلى طلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، المكتبة، الأدوية، لوازم التعليم... الخ)، فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك.

ومن جانب آخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين، فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك، وهو ما يرفع من مستواه، و عليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤثر على

الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات الاستهلاكية (الصحة، التعليم والتربية.. الخ)، أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا للاستهلاك.

والنفقات العامة تحدث آثار على الاستهلاك من خلال ما يلي:

ا- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام : يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع

ومهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات العامة التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والإدارات..الخ.

ويمثل هذا النوع من الاستهلاك نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة؛ فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم، تقوم هي بالإنفاق مما يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك بطريق غير مباشر.

ب- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها، وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من الأعمال وخدمات؛ فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

4- آثار النفقات العامة على الادخار الوطني

تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد و المجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار.

كما أن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني، حيث أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

5- آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار:

يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار رغم أن القاعدة العامة للأسعار هي العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة يتم من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية.

ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، ومثالها أن تشجع زراعة القمح فتعمد إلى استصلاح الأراضي وتوفير الأسمدة وتشجيع الفلاحين بهدف زيادة الإنتاج فإن ذلك يزيد في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض سعر القمح. أما إذا كان الإنفاق العام موجه إلى المجالات الاستهلاكية فهذا يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات عالية الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك.

وتتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه فقد تدعم الدولة بعض السلع وتكون في متناول الأغلبية من السكان وقد تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الإنتاج أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين كما يمكن للدولة أن تحمي بعض المنتوجات الإستراتيجية من انهيار الأسعار.

ويتم هذا التأثير من خلال ما يلي:

-الإعانات المقدمة من قبل الدولة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق الداخلية والسوق الخارجية.

-تدخل الدولة لتخفيض أسعار السلع الضرورية أو تحديد الأسعار بشكل مباشر عبر تقديم الإعانات للمنتجين لتخفيض الأسعار.

-تدخل الدولة من خلال التأثير على العوامل المحددة للأسعار أو العوامل المحددة للعرض والطلب كقيامها بالاستيراد من الخارج أو القيام بالإنتاج بنفسها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض السلع وبالتالي انخفاض أسعارها.

6- أثر النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

7- اثر النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي:

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في الإنتاج الوطني، والاستهلاك، والمستوى العام للأسعار، وكذا على مستوى التشغيل في البلد، ومن ثم على النمو والاستقرار الاقتصادي العام للدولة، فعلى خلاف اعتقاد النظرية التقليدية بوجود قوى تلقائية في السوق تضمن التوازن التلقائي، حيث أن تجربة البلدان الرأسمالية أثبتت خطأ تلك النظرية، ودعا "كينز" بعد أزمة الكساد الكبير1929 بضرورة تدخل الدولة من أجل ضمان التوازن الاقتصادي العام، ويرجع إلى كل من كينز وهانس ولرنر الفضل في تبيان أهمية استخدام المالية

العامة كأداة لتحقيق أهداف السياسة المالية، وتتلخص نظرية المالية الوظيفية في اعتبار أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام على أنها أدوات الدولة في الإشراف على مستوى الإنفاق القومي وذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، إذ تستخدم الضرائب للتأثير على الإنفاق الكلي بالزيادة أو النقص، كما تستخدم التغيرات في الإنفاق العام كأداة لزيادة الأنفاق الكلي أو خفضه، واستخدام الدين العام كأداة لسحب وامتصاص

الأموال المكتنزة لدى الأفراد ، وللحد من السيولة في حالة التضخم، وزيادتها في أوقات الكساد.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر
المضاعف والمعجل .

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

فعندما نلاحظ آلية عمل المضاعف نلاحظ أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تصحب زيادة أولية في مستوى الناتج، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في توزيع الدخول بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وهو ما يؤدي إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد)، وما ينجم عنه عنه أيضا امتصاص السلع المعروضة و زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في المرحلة الأولى وهو ما يعرف بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج عن طريق توظيف آلات ومعدات إنتاجية إضافية، وهو ما يعرف بأثر المعجل والذي يتم التعبير عنه بالزيادة في الاستثمار بسبب الزيادة في الإنفاق العام، فالتفاعل بين أثر المضاعف مع أثر المعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الدخل، وسوف نبين أثر المضاعف وأثر المعجل فيما يلي:

1-أثر المضاعف

يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن
الزيادة في الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

المضاعف هو المعامل العددي الذي يبين الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي وعادة ما تكون الزيادة في الإنتاج والدخل مضاعفة عن الزيادة الإنفاق، اثر المضاعف يتبع الميل الحدي للاستهلاك فهو كبير عند الفئات المتوسطة وضعيف عند أصحاب رأس المال ويكون المضاعف قليل التأثير في البلدان النامية.

فالمضاعف يتضمن تلك الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي، فهو عبارة عن معامل عددي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني، والتي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، وذلك بما تؤديه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

لقد استعمل الاقتصادي" كينز" فكرة المضاعف من أجل تبيين أثر الاستثمار المستقل (الذاتي) في الدخل الوطني بواسطة آثار الاستثمار على الزيادة في الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني حيث ركز "كينز" على إظهار أثر الاستثمار المستقل أو التلقائي في الدخل الوطني من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار، والذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والزيادة في الدخل الوطني.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد
وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذالك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج– الدخل-الاستهلاك-الإنتاج .
مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف، أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي.

2-أثر(المعجل) المسارع:

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل.
ويعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل، ويعني بذلك أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث يتبع الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة في الاستثمار و العلاقة بينهما يعبر عنها بمبدأ المعجل .
ويمثل أثر المعجل أو المسارع هو أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، أو بمعنى آخر يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، والمعجل يوضح سلوك الاستثمار في المخزون من السلع وتبين نظرية المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، بمعنى آخر أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل.

الآثار الاجتماعية للنفقات العامة

يتفاوت نصيب الأفراد من الدخل القومي تبعا لاختلاف مصادر دخل الفرد، وكذلك يتوقف دخله على النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يتمتع به، وبشكل عام يمثل سوء توزيع الدخل وضعا غير مرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع لما يمكن أن ينتج عنه من احتكاك وصراع اجتماعي قد يصل إلى درجة العنف، كما تعتبر حالة عدم عدالة توزيع الدخل من أخطر الظواهر التي تتميز بها الدول النامية ولذلك تسعى هذه الدول للحد من الفوارق بين الدخول باستخدام النفقات العامة إلى جانب أدوات أخرى كالضرائب.
وتتمثل الآثار الاجتماعية للنفقات العامة عموما في النقاط التالية:
-للنفقة العامة آثار على الحياة الاجتماعية عن طريق توفير الراحة والسكينة للعامل الذي يلعب دور أساسي في الإنتاج و بالتالي تأثيرها على الاستهلاك.

-النفقات التي تدفع في شكل مرتبات الموظفين والعمال والتي يخصص جزءا منها لاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج.
-تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
-التخفيف من الفوارق بين الطبقات في المجتمع.
-زيادة القدرة الشرائية لدى الفئات غير الميسورة في المجتمع.
-تحسين المستوى العلمي والثقافي للفئات الدنيا في المجتمع.

ثالثا: ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة. والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:

أ- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ج-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

د- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:
- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي والإداري.
- تحقيق المصلحة الخاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة..
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.

- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي ...الخ.

وعليه فان ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة وأن يتم توجيه النفقات العامة نحو إشباع الحاجات العامة بأقل تكلفة ويتطلب ذالك ما يلي:

-محاربة كل مظاهر الإسراف والتبذير في المال العام.
-تحديد ما يسمى بأولويات الحاجات العامة.
-الحد من الحجم الكلي للإنفاق عن طريق ربط هذا الحجم للكميات الاقتصادية الكلية.
-التركيز على إنتاجية كل نفقة.
-إعادة تنظيم المرافق العامة؛
-استئصال ما يسمى فاعلية أو الرشادة الإدارية.